

Distr.  
GENERAL

S/2000/53  
26 January 2000  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة  
الانتقالية في تيمور الشرقية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لفترة أولية حتى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وفي الفقرة ١٨ من ذلك القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ ذلك القرار وكل ستة أشهر بعد ذلك. ويغطي هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها الإدارة الانتقالية والتطورات التي حدثت في تيمور الشرقية منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويجري خلال هذه الفترة تعميم إحدى عشرة من الأنظمة التي أصدرتها الإدارة الانتقالية بوصفها إضافة ١ لهذا التقرير.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الإدارة الانتقالية عملياتها في جميع أنحاء تيمور الشرقية، وقامت باستحداث آليات استشارية مع سكان تيمور الشرقية على جميع المستويات، وإقامة العناصر الأساسية لهيكلها الإدارية. وتم اعتماد عدد من التدابير التشريعية الأساسية بالتشاور مع سكان تيمور الشرقية. وتحسنت الأحوال الأمنية الداخلية بدرجة عالية نتيجة لأنشطة القوة الدولية في تيمور الشرقية التي أذن مجلس الأمن بإنشائها بموجب قراره ١٢٦٤ (١٩٩٩). ولا يتعرض غالبية السكان الآن لمخاطر العنف كما يستطيعون الانتقال بحرية. بيد أنه كان هناك عدد من الأحداث في بعض المناطق الواقعة على طول الحدود مع تيمور الغربية، ولا سيما جيب أويسي، قام بها أفراد الميليشيات المؤيدة لعملية الاندماج. وقد حققت المساعدات الإنسانية قدرا من الهدوء في الأوضاع، غير الأحوال بالغة الصعوبة بسبب حجم الدمار الذي حدث وعدم توافر فرص لكسب العيش وارتفاع الأسعار. كما أن معدلات الجريمة آخذة في الارتفاع، وبخاصة في ديلي وغيرها من القطاعات الحضرية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد العاطلين.

ثانيا - التطورات الرئيسية

٣ - في المرحلة الأولية لإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، عمل إيان مارتن، الذي كان الممثل الخاص لاستطلاع الرأي الشعبي ورئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، رئيسا بالنيابة للإدارة الانتقالية حتى وصول السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام والمدير الانتقالي

في تيمور الشرقية. وبذل السيد مارتن وموظفون قصارى جهودهم لضمان الانتقال إلى الإدارة الانتقالية بصورة سلسة. وخلال فترته، كان هناك فراغ كامل في السلطة الإدارية وعمليات الشرطة والأعمال القضائية. وكان على القوة الدولية في تيمور الشرقية أن تقوم، لا محالة، بملء هذا الفراغ، في حين أن الإدارة الانتقالية لم تكن قادرة بعد على تولي هذه المهمة بفعالية، بالحد الأدنى من ملاك الموظفين الذي كان متاحا لها وعملها في ظل أحوال مروعة. وكان زعماء تيمور الشرقية حريصين على التصدي لمشاكل ضخمة ومعالجتها. وقام المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وهي تحالف للجماعات المؤيدة للاستقلال، والقوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية، بالمشاركة في ملء الفراغ في السلطة المحلية، وكان يقوم في بعض الأماكن بكفالة الدور الأمني. وتحسنت الحالة عندما بدأ السيد خوسيه ألكسندر (زاناتا) غوسماو، رئيس المجلس الوطني لحركة التحرير في تيمور الشرقية، الذي كان قد عاد إلى تيمور الشرقية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، يقوم بدور قيادي فعلي.

#### إنشاء المجلس الاستشاري الوطني

٤ - وصل السيد فييرا دي ميللو إلى تيمور الشرقية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وبدأ على الفور في إجراء اتصالات مع السيد غوسماو وغيره من شخصيات تيمور الشرقية لإقامة إطار ملائم لإشراك سكان تيمور الشرقية في إدارة الإقليم. واستنادا إلى هذه المباحثات والتفاهم الذي تم التوصل إليه، تم إنشاء المجلس الاستشاري الوطني لتيمور الشرقية بوصفه آلية أولية يشارك من خلالها ممثلو شعب تيمور الشرقية في عملية صنع القرارات (القاعدة التنظيمية ٢/١٩٩٩ الصادرة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩). ويتألف المجلس الاستشاري الوطني من ١٥ عضواً؛ وسبعة ممثلين من المجلس الوطني للمقاومة في تيمور الشرقية، بمن فيهم السيد غوسماو؛ وممثل واحد من الكنيسة الكاثوليكية؛ وثلاثة ممثلين للجماعات السياسية من خارج المجلس الوطني للمقاومة في تيمور الشرقية التي دعمت الاستقلال الذاتي. وفيما يتعلق بالاستقلال الذاتي، احتلت قوات شعب تيمور الشرقية، والحزب الاتحادي التيموري حتى الآن مقاعدهما في المجلس الاستشاري الوطني، في حين أن المناقشات لا تزال جارية بشأن تمثيل منتدى الوحدة والديمقراطية والعدالة. وتحتل الإدارة الانتقالية أربعة مقاعد في المجلس الاستشاري الوطني، بما في ذلك مقعد المدير الانتقالي، بوصفه رئيساً. والمجلس الاستشاري الوطني مخول لتشكيل لجان قطاعية مشتركة تتألف من أشخاص من تيمور الشرقية وخبراء دوليين لتقديم المشورة له في مختلف مجالات الإدارة. وعقدت لجنتان قطاعيتان، واحدة معنية بالاقتصاد الكلي والأخرى بالخدمة المدنية، اجتماعات، في حين أن اللجان المعنية بالإدارة المحلية، والهياكل الأساسية، والزراعة والصحة، والتعليم، لا تزال في مرحلة الإنشاء. وعقد المجلس الاستشاري الوطني خمس جلسات، وتتخذ قراراته حتى الآن بتوافق الآراء. وقد أقر المجلس جميع القواعد التنظيمية التي صدرت منذ إنشائه.

٥ - وكان إدخال الجماعات المؤيدة للاستقلال الذاتي في المجلس الاستشاري الوطني، بعد مباحثات مطولة بين المجلس والمجلس الوطني للمقاومة في تيمور الشرقية، والوساطة التي قامت بها الإدارة الانتقالية، خطوة هامة على طريق تحقيق المصالحة. واتخذت خطوة أخرى في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عندما اجتمع السيد غوسماو على الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية مع السيد جواو

تافاريس، القائد الرئيسي للمليشيات المؤيدة للاستقلال الذاتي. وأعلن السيد تافاريس في وقت لاحق أنه سيقوم بحل مليشياته في تيمور الغربية.

### العلاقات مع إندونيسيا

٦ - تيسرت الخطوات المتخذة لتحقيق المصالحة إلى حد كبير بالرغبة القوية لكل من الحكومة الإندونيسية والمجلس الوطني للمقاومة في تيمور الشرقية في إقامة علاقات جيدة. وبدعوة من الرئيس وحيد، قام وفد من المجلس الوطني للمقاومة، برئاسة السيد غوسماو، بزيارة جاكرتا في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. واستقبل الرئيس وحيد وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين الوفد استقبالا حسنا للغاية وأكدوا له أن إندونيسيا عازمة على إقامة علاقات ودية مع تيمور الشرقية والمساعدة في كفاءة استقرارها. كذلك وعدت الحكومة الإندونيسية بأنها ستساعد في إعادة اللاجئين التيموريين الشرقيين من تيمور الغربية، ومراقبة المليشيات الموجودة هناك، وتحرير السجناء السياسيين، واستئناف الرحلات الجوية، والنظر بصورة مؤاتية في إمكانية المساعدة في تمكين طلاب ما بعد المرحلة الثانوية من استئناف دراساتهم في المؤسسات الإندونيسية. وحمل السيد غوسماو ووفده، من جانبه، رسالة قوية تشير إلى أن التيموريين الشرقيين يريدون تطبيع علاقاتهم مع إندونيسيا، وبعد تلك الزيارة بوقت قصير، أفرجت الحكومة الإندونيسية عن السجناء السياسيين التيموريين الشرقيين الباقين.

٧ - وقام السيد فييرا دي ميللو بزيارة جاكرتا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حيث اجتمع مع الرئيس وحيد ووزراء الخارجية، والدفاع، والتنسيق السياسي والأمني، والمعادن والطاقة، وكذلك كبار المسؤولين الآخرين، بما في ذلك قيادة القوات المسلحة. ومن بين المسائل التي تم بحثها إمكانية التمثيل الإندونيسي الرسمي في تيمور الشرقية، وترتيبات الإدارة الانتقالية للاتصال في تيمور الغربية، واستئناف الخدمات الجوية للناقلات الإندونيسية إلى تيمور الشرقية، والصلات التجارية والتعاون في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المستقبل. وتم الاتفاق على تشكيل فريق عامل مهمته اقتراح تدابير لتعجيل عودة اللاجئين من تيمور الغربية وتوطين الذين يختارون عدم العودة من إندونيسيا.

٨ - كذلك تم التوصل إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى الدخول في مفاوضات مبكرة حول مجموعة من المسائل المتعلقة بالأصول والخصوم. وفيما يتعلق بما يسمى بمعاهدة فرجة تيمور، المبرمة بين استراليا وإندونيسيا لتنظيم استقلال الموارد النفطية البحرية بين البلدين، لا تزال المباحثات جارية لكفالة إنهاء الترتيبات العملية اللازمة لإحلال الإدارة الانتقالية، التي تعمل باسم تيمور الشرقية، محل إندونيسيا في المؤسسات المشاركة في المعاهدة، وذلك في وقت مبكر.

٩ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أجرت الخطوط الجوية الإندونيسية "ميرياتي" رحلة تجريبية إلى ديلي، كان على متنها، بالإضافة إلى كبار المسؤولين الإداريين من الخطوط الجوية، حاكم تيمور الغربية، وموظف أقدم من وزارة الخارجية، وعضو من البرلمان الإندونيسي، وغيرهم من المسؤولين. وكان هذا أول

وفد إندونيسي يزور تيمور الشرقية منذ مغادرة القوات الإندونيسية. ومن المتوقع أن تبدأ الرحلات المنتظمة في شباط/فبراير.

١٠ - ودعا الأمين العام الرئيس وحيد إلى زيارة تيمور الشرقية وقيل الرئيس وحيد تلك الدعوة. ومن المقرر أن تتم الزيارة أواخر شباط/فبراير.

#### التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

١١ - إزاء الولاية الشاملة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالنسبة للإغاثة الإنسانية والحكم والتنمية، بذلت جهود للتنسيق والتكامل، منذ البداية، بين مختلف الأنشطة والجهات الفاعلة لضمان أن تلك الجهود تدعم بعضها البعض وتعكس مجموعة أولويات واحدة. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، صدر نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لتناول الحاجة الماسة للإغاثة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، اتخذ البنك الدولي، بدعم من الأمم المتحدة، زمام المبادرة في الجمع بين بعثة تقييم مشتركة تضمنت خبراء من عدد من الوكالات فضلا عن أشخاص من تيمور الشرقية لتقييم الاحتياجات الأطول أجلا في مجال سائر القضايا التي ينبغي معالجتها. واضطلع صندوق النقد الدولي ببعثة تزامنت مع ذلك. وظلت البعثات في المنطقة منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر وأعدت مقترحات فنية لتعمير وتنمية الإقليم وإدارته.

١٢ - وتمت في وقت لاحق مناقشة المقترحات، التي كان لبعضها آثار طويلة الأجل، مع التيموريين الشرقيين ثم ترجمت بعد ذلك إلى تقدير موحد للاحتياجات من التمويل الخارجي قُدم إلى مانحين في اجتماع مشترك في طوكيو في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بين الأمم المتحدة والبنك الدولي واستضافته اليابان. وقدمت تبرعات بلغ مجموعها ٥٢٢,٤٥ مليون دولار، ١٤٨,٩٨ مليون دولار منها للأنشطة الإنسانية و ٣٧٣,٤٧ مليون دولار للإدارة المدنية والتعمير والتنمية. وفي الفئة الأخيرة، أعلنت تبرعات قدرها ٣١,٥٢ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني، تم حتى الآن تحصيل ٨,١ مليون دولار منها. واتفق البنك الدولي مع مصرف التنمية الآسيوي على أن يساهم المصرف في الصندوق الاستئماني الذي يقوم البنك الدولي بإنشائه. ولا تزال المشاورات جارية مع المانحين لإيضاح الطابع الحقيقي لتبرعاتهم. وقوبل سخاء المانحين واليابان بوصفها مضيئا ومانحا رئيسيا بتقدير فائق.

١٣ - وأقامت الإدارة الانتقالية هيكلا لكفالة التنسيق العام لجميع البرامج الممولة من مصادر خارجية. وفي مقر الأمم المتحدة، كما جرت العادة في حالة عمليات حفظ السلام المتعددة الاختصاصات، شكلت فرقة عمل بشأن تيمور الشرقية لكفالة التنسيق بين إدارة الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج المعنية، فضلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

### ثالثا - الأمن

١٤ - عادت الأحوال الأمنية الداخلية إلى حد كبير إلى سابق عهدها بعد وصول القوة الدولية في تيمور الشرقية. وبالنسبة لمعظم السكان، لا توجد الآن أخطار كبيرة تتصل بالعنف كما يستطيعون التنقل بحرية. بيد أن معدلات الجريمة أخذت في الازدياد، ولا سيما في ديلي وغيرها من المراكز الحضرية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الأعداد الكبيرة للعاطلين وظهور النزاعات القائمة منذ عهد بعيد مرة أخرى داخل المجتمع. كذلك جرى عدد من الأحداث التي انطوت على تعرض اللاجئين العائدين الذين كانوا يعتقد أنهم مؤيدين للاستقلال الذاتي، للهجوم وأحرقت منازلهم. ووضعت القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية في آيليو.

١٥ - وقد أصاب الفقر المدقع وعدم توافر فرص لكسب العيش إحباطا متزايدا. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير، نشبت أعمال عنف عندما تجمع حوالي ٥ ٠٠٠ شخص خارج مركز تابع للإدارة الانتقالية لإجراء مقابلات لشغل ٢ ٠٠٠ وظيفة. وعندما نفذ صبر الجمع واستشاط غضبا، قررت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والقوة الدولية في تيمور الشرقية إرجاء عملية التوظيف. وعند سماع ذلك النبأ، أخذ عدد من المتجمهرين في قذف المبنى بالحجارة. وجرح عدد من الأشخاص، بمن فيهم موظف تابع للقوة الدولية في تيمور الشرقية. وفي حادثة أخرى، قتل حارس تيموري شرقي في أحد المستودعات في مشاجرة مع ثلاثة رجال (بمن فيهم مدرس في مدرسة تعمل أيام الأحد) كانوا قد اتهموه بسرقة وبيع أرز معد ليوزع على السكان المحليين. وتجمهر جمهور معاد مما اضطر القوة الدولية إلى التدخل للسيطرة على الوضع.

١٦ - ومنذ بداية كانون الثاني/يناير، حدث عدد من الاشتباكات العنيفة في بوكاو وديلي بين جماعات من التيموريين الشرقيين (تتراوح أعدادهم ما بين ٦٠ و ٢٠٠)، كان كثير منهم يتسلحون بالمناجل والحجارة والعصي وبعضهم بأسلحة نارية، كما أفادت التقارير. وجرى أخضر هذه الأحداث في ١ كانون الثاني/يناير عندما اشتبك حوالي ٨٠ من الشبان في عراق نجم عن مشادة حدثت أثناء عملية للرقص في إحدى الكنائس. وجرح الكثيرون ومات أحدهم في المستشفى. وقد تم التعرف على المتورطين في الأحداث التي جرت في بوكاو، إذ كانوا ينتمون إلى مجموعتين متنافستين. وأقامت القوة الدولية في تيمور الشرقية نقاط للفتيش في المنطقة للبحث عن الأسلحة.

١٧ - وفي ديلي حدثت مشاجرة خطيرة في ١٩ كانون الثاني/يناير بين مجموعتين مسلحتين بالمناجل والحجارة والعصي؛ وشهد عدد كبير من الأشخاص تلك المشاجرة. وتدخل أفراد القوة الدولية وأطلقوا عيارات تحذيرية في الهواء. وبينما كانوا يقومون بحماية أحد الأشخاص، تعرضوا أنفسهم للاستهداف. وجرح عدد من الأشخاص.

١٨ - وقد جرى عدد من الأحداث على الحدود بين تيمور الغربية وتيمور الشرقية، بما في ذلك جيب أويكوسي شملت استخدام الأسلحة العسكرية وإطلاق النيران مباشرة على قوات القوة الدولية والمدنيين

التيموريين الشرقيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، جرت خمسة أحداث، حسب تقارير القوة الدولية، في المنطقة الحدودية (في المناطق المجاورة لسواي، وألتو ليبوس، وبورونارو، وموتايين) تبادلت فيها قوات القوة الدولية النار مع جماعات الميليشيات المسلحة، وأسفرت عن وفاة أربعة من رجال الميليشيات وجرح جنديين من القوة الدولية و ١١ من رجال الميليشيات. وظهر أخطر هذه الأحداث في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عندما قام رجال الميليشيات وأفراد الجيش الإندونيسي والشرطة الإندونيسية بشن هجوم على قوات القوة الدولية التي كانت تقوم بدوريات باتجاه قرية موتايين. وأجري تحقيق مشترك توصل إلى أن الحادثة تعزى، على الأقل، إلى خرائط متناقضة.

١٩ - وفي أعقاب الحادثة المذكورة أعلاه، قام مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بنشر أفرقة اتصال حدودية إلى تيمور الغربية لإجراء اتصالات وبناء الثقة عبر الحدود. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وقّعت القوات المسلحة الإندونيسية والقوة الدولية في تيمور الشرقية على مذكرة بشأن إدارة الحدود (اتفاق موتايين). وينص الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة للحدود ويدعو إلى التنسيق المنتظم بين الطرفين وإقامة نقاط آمنة للتفتيش في مناطق العبور الحدودية للاجئين.

٢٠ - بيد أنه جرت، في الفترة الممتدة من نهاية كانون الأول/ديسمبر ومنتصف كانون الثاني/يناير، أحداث شملت تبادل للنيران على الحدود بين القوات المسلحة الإندونيسية والقوة الدولية في تيمور الشرقية. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلق جنديان من القوات المسلحة الإندونيسية النار على مدنيين كانوا على وشك عبور الحدود بالقرب من تيمور (بوبونارو)؛ وأطلقت قوات القوة الدولية عيارات نارية تحذيرية وفي حادثة خطيرة أخرى في ١٠ كانون الثاني/يناير في المنطقة المجاورة لبوبوميتو (أويكوسي)، أقام رجال الميليشيات حاجزا على الطريق واختطفوا رجلا مسنا من تيمور الشرقية. وقامت القوة الدولية باحتجاز اثنين من رجال الميليشيات ذكرا أن غرضهما هو قتل أحد الأشخاص العاملين مع قوات الأمم المتحدة وأشارا إلى أن "موكو" سواريس (قائد مليشيا ساكونار) أمر بذلك لتعزيز موقفه داخل المجتمع التيموري الغربي وحفظ ماء وجهه أمام القوات المسلحة الإندونيسية. وفي وقت لاحق، أفرجت القوات المحلة الإندونيسية عن الرجل المختطف تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة العسكريين.

٢١ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، وقّعت القوات المسلحة الإندونيسية والقوة الدولية في تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية على مذكرة لتنظيم تعاونها في المناطق الحدودية، بما في ذلك معالجة الأحداث. كذلك تحدد المذكرة الطابع الرسمي لنشر أفرقة الاتصال الحدودية التابعة للأمم المتحدة داخل تيمور الغربية.

٢٢ - ومنذ ذلك الحين، جرت ست أحداث خطيرة أخرى على حدود أويكوسي مع تيمور الغربية. وجررت ثلاث أحداث في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كانت أولها في المنطقة المجاورة لماهاتا على الحدود الغربية الوسطى، حيث تبادل حوالي ٤٠ من رجال الميليشيات و ٦٠ من التيموريين الشرقيين الشتائم وقذف الحجارة عبر الحدود، وشوهد بعض رجال الميليشيات يعبرون الحدود إلى تيمور الشرقية، ويحرقون أحد المنازل ثم يطلقون النار باتجاه المجموعة التيمورية الشرقية، وعندما انتقلت القوة الدولية إلى المنطقة،

انسحب رجال الميليشيات إلى تيمور الغربية. وفي الحادثة الثانية، قامت مجموعة من حوالي ٢٠ من رجال الميليشيات بإطلاق النار على مركز تابع للقوة الدولية يقع بالقرب من باسابي. وردت القوة الدولية على ذلك فانسحب رجال الميليشيات باتجاه حدود تيمور الغربية مع إطلاق النار أثناء ذهابهم؛ وجرح أحدهم. وفي وقت لاحق، قام أفراد من الميليشيات، في نفس المنطقة، مسلحين ببندقيتين عسكريتين ومرابطين على الجانب التابع لتيمور الشرقية من الحدود، بإطلاق عيارين على دورية تابعة للقوة الدولية. وردت القوة الدولية على النيران فانسحب رجال الميليشيات إلى تيمور الغربية.

٢٣ - وفي اليوم التالي، شاهدت قوات القوة الدولية مجموعتين منفصلتين من الميليشيات داخل جيب أيوكوسي، بالقرب من ماهاتا مرة أخرى. ووجهت إحدى الميليشيات أسلحتها نحو قوات القوة الدولية التي أطلقت ستة عيارات. وفر رجال الميليشيات باتجاه الحدود. وانسحبت المجموعة الأخرى دون حدوث أية حادثة. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أبلغت دورية تابعة للقوة الدولية في منطقة بوبوميتو عن قيام أشخاص مجهولين بإطلاق النار على مجموعة من المدنيين التيموريين الشرقيين، وجرح رجلين منها. ثم عاد المهاجمون عبر الحدود إلى تيمور الغربية. وفي وقت لاحق تم العثور على طلقات فارغة على مقربة من الحدود داخل تيمور الشرقية.

٢٤ - وحتى ٢٤ كانون الثاني/يناير، تم نشر ١٨٥ من المراقبين العسكريين في منطقة البعثة من البلدان التالية: الاتحاد الروسي (٤)، والأردن (٥)، وأستراليا (١٩)، وأوروغواي (٤)، وأيرلندا (٣)، وباكستان (٣٠)، والبرازيل (٤)، وبنغلاديش (٣٠)، وبوفيزيا (٢)، وتايلند (١١)، والدانمرك (٢)، والسويد (٢)، والفلبين (٢٠)، وماليزيا (٢٠)، ومصر (١٠)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٤)، ونيبال (٥)، ونيوزيلندا (١٢).

#### نقل مهام القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى قوة الأمم المتحدة

٢٥ - ستقوم القوة الدولية في تيمور الشرقية بتسليم مهامها إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية خلال شهر شباط/فبراير. وتمت الموافقة على خطة مشتركة للانتقال ووقّع عليها في ديلي في ٨ كانون الثاني/يناير. وستتم هذه العملية على مراحل تبدأ في الأسبوع الأول من شباط/فبراير في القطاع الشرقي (بوكاو)، تليها أيوكوسي، والقطاع الأوسط (ديلي - سامي) وأخيرا القطاع الغربي. وستكتمل عملية الانتقال بحلول ٢٨ شباط/فبراير. وسينقل معظم قوة الأمم المتحدة من القوة الدولية، ولن يلزم سوى نشر مجموعة جديدة واحدة من مجموعات الكتائب السبع.

٢٦ - وعندما تنجز عملية النقل، سيشكل العنصر العسكري للإدارة الانتقالية قوة عسكرية تتألف من حوالي ٨ ٥٠٠ جندي ومراقبين عسكريين من ٢٧ بلدا. ويجري إنشاء مقر قيادة قوة الإدارة الانتقالية في ديلي. وسيتم تنظيم القوة في ثلاثة قطاعات (الشرقي والأوسط والغربي) ومنطقة مسؤولية واحدة (أيوكوسي)، لكل منها مقر قيادة. وستكون للقطاع الشرقي ثلاث كتائب؛ والقطاع الأوسط كتيبة واحدة وسرية مشاة معززة واحدة؛ والقطاع الغربي كتيبتان. وستكون لجيب أيوكوسي كتيبة واحدة. ويجري حاليا

نشر وحدتين هندسيتين كبيرتين بقوام إجمالي يقدر بحوالي ١٠٠٠. وسيقدم الدعم الطبي من خلال وحدة من المستوى ٣ في ديلي ووحدة من المستوى ٢ في بوكاو ووحدين أصغر حجما من المستوى ٢ في القطاع الغربي. وستقوم العناصر المدنية والعسكرية، على السواء، بتقديم الدعم في مجال الاتصالات. وتستلزم العمليات في تيمور الشرقية دعما جويا كبيرا يتألف من مزيج من الطائرات العسكرية والمدنية. وحتى حزيران/يونيه، ستلقى القوة دعما سويا من مجموعة الدعم التابعة للقوة الاسترالية (عناصر اللوازم والخدمات والنقل)، التي تعمل الآن ضمن إطار القوة الدولية وتقدم الدعم، ضمن مسائل أخرى، وإلى الوحدات غير المكتفية ذاتيا. وبعد حزيران/يونيه، سيتعين الاستعاضة عن معظم مجموعة الدعم إما بمقاولين مدنيين أو وحدات عسكرية أخرى.

٢٧ - وسيضطلع العنصر العسكري للإدارة الانتقالية بالمهام المحددة في الفقرة ٧٥ من التقرير السابق (S/1999/1024) والتي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ١٢٧٢ (١٩٩٩). وستكون القدرة العسكرية لقوة الأمم المتحدة قريبة من القدرة العسكرية للقوة الدولية وتتخذ موقفا صارما في الحفاظ على الأمن في جميع أنحاء الأقليم. وكما أبلغ مجلس الأمن بالفعل، تم تعيين الفريق جيم دي لوس سانتوس (الفلبين) قائدا للقوة. وتم اختيار اللواء مايكل سميث (استراليا) نائبا له.

٢٨ - وفي الفقرة ١٨ من القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبقيه على علم، بصورة وثيقة، بالتخفيضات المحتملة للعنصر العسكري للإدارة الانتقالية إذا تحسنت الحالة في تيمور الشرقية. وسيجري استعراض شامل في غضون الستة أشهر القادمة لإعادة تقييم احتياجات الإدارة الانتقالية وسيوصي بأية تعديلات قد تكون ضرورية.

#### رابعا - الحالة الإنسانية

٢٩ - كانت الكارثة الإنسانية التي نجمت عن العنف الذي حل بتيمور الشرقية مباشرة بعد إعلان نتائج استطلاع الرأي الشعبي أكبر أزمة تواجه الإدارة الانتقالية: إذ تشردت نسبة كبيرة من السكان من ديارها التي تعرضت للنهب والدمار بصورة منتظمة. وتم تدمير غالبية المساكن الخاصة والمباني العامة والمرافق الأساسية في تيمور الشرقية وشرد مئات الآلاف، بما في ذلك ما يقدر بحوالي ٢٥٠٠٠٠ الذين أصبحوا لاجئين في تيمور الغربية.

٣٠ - وأبقت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على وجود ضئيل في ديلي طوال فترة الأزمة وعادت مع المنظمات غير الحكومية إلى تيمور الشرقية في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لوضع أساس لاستجابة شاملة. وعينت روس ماونت منسقا إنسانيا بالنيابة لكفالة تنسيق الأنشطة التنفيذية وإعداد نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات للأزمة في تيمور الشرقية الذي يغطي الفترة الممتدة حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تسلم العنصر الإنساني للإدارة الانتقالية، الذي يرأسه نائب الممثل الخاص للأمين العام، أكيرا تاكاهاشي، هذه المسؤولية.



### المياه

٣١ - قبل استطلاع الرأي الشعبي، كان ما يقل عن نصف سكان تيمور الشرقية يحصل على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية. وخلال فترة العنف في أيلول/سبتمبر، كان كثير من شبكات المياه إما تالف أو تم تدميره، مما جعل أجزاء كبيرة من السكان عرضة للأمراض. وكانت الأولوية العليا للوكالات الإنسانية تتمثل في توفير مياه الشرب في حالات الطوارئ. وساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية في إصلاح شبكة الإمداد بالمياه في ديلي. وسيتم في وقت قريب نقل إدارة الشبكة، التي يقوم بتشغيلها حالياً مجلس المياه السابق في ديلي، إلى الإدارة الانتقالية.

٣٢ - كذلك ساعدت المنظمات الإنسانية خمس مناطق أخرى تعرضت شبكات المياه فيها للدمار. ففي ليكويكا وماليانا وسواي، التي تضررت بصورة استثنائية، تولت لجنة أوكسفورد للإغاثة من الجوع (أوكسفام) إصلاح شبكات المياه، بالاعتماد في أغلب الأحيان على مهندسين وفنيين محليين كانوا يعملون لدة سلطة المياه السابقة. وتقوم لجنة أوكسفورد أيضاً بإجراء عمليات تدريب في مجال تحليل واختبار المياه وتعاون حالياً مع الإدارة الانتقالية في وضع خطة لإدارة النفايات في ديلي. وساعدت منظمة العمل لمكافحة الجوع (Action Contre La Faim) في إصلاح شبكة المياه في ماناتوتو وستبدأ قريباً في إجراء عمليات صيانة في إيرميرا. وقامت جميع الوكالات بشن حملات صحية لتحسين الصحة العامة وتقليل نسبة الأمراض المنقولة بالماء. وعملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشكل وثيق مع لجنة أوكسفورد في توفير مرافق المياه في مراكز استقبال اللاجئين. وتقوم اليونيسيف أيضاً بتنظيم عمليات لصيانة ٩٠٠ من الطلمبات اليدوية لـ ٣٠٠٠ أسرة في القرى التي تضررت بشكل كبير حول ديلي.

### المأوى

٣٣ - من المتوقع أن تتم صيانة ما مجموعه ٥٣ ٠٠٠ منزلاً من خلال برنامج توفير المأوى الذي ترعاه الإدارة الانتقالية. وخلال الأشهر العديدة القادمة، من المتوقع أن تصل مركبة واحدة كل أسبوع إلى تيمور الشرقية محملة بالمواد اللازمة لتوفير المأوى. ومن المتوقع أن يصل حجم الواردات لهذا البرنامج ٢٨ ٠٠٠ طن متري بنهاية آذار/مارس.

٣٤ - وتقوم حالياً ثماني منظمات تعمل تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتوزيع مواد بناء المأوى والأسمنت على المجتمعات المحلية في أنحاء تيمور الشرقية. وتم بالفعل إصلاح المئات من أماكن المأوى في مقاطعتي كوفيا - ليما ولوتم. وتقدم المواد اللازمة لإعادة بناء وإصلاح المساكن إلى المجتمعات المحلية، التي تقرر بنفسها أولوياتها وتقوم بالبناء بنفسها.

### الإغاثة الغذائية

٣٥ - قام برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه المنفذون (منظمة كير (تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان) والمنظمة الدولية للرؤية العالمية وخدمات الإغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي للولايات المتحدة)) في الفترة ما بين ٢٠ أيلول/سبتمبر و ١ كانون الثاني/يناير بتوزيع أكثر من ١٠ ٥٠٠ طن متري

من الأغذية على ما يقرب من ٦١٠ ٠٠٠ من المشردين. وقد قامت هذه المنظمات بواسطة استخدام شبكة السوقيات التي أنشأها ويديرها برنامج الأغذية العالمي، وتضم طائرات هليكوبتر وزوارق وشاحنات، بتوزيع ١٠ كيلوغرامات من الأرز على أهالي المقاطعات الغربية الثمانية وهي بوبونارو وكوفاليمما وماونوفاهي وآينارو وليكيسا وديلي وإرميرا وآيليو وجيب أويسوسي، وفي مقاطعة لوس بالوس في الشرق.

٣٦ - وتأخرت عمليات التوزيع في ثلاث مقاطعات شرقية هي باوكاو وفيكيكي وماوناتوتو التي كانت أقل تأثراً بأعمال العنف. وفي أكثر المقاطعات تعرضاً - وهي ديلي وكوفاليمما وبوبونارو وجيب أويسوسي - لبت عمليتان إلى ثلاث عمليات توزيع عامة الاحتياجات الأساسية الفورية من الأغذية لأكثر من ٢٥٩ ٠٠٠ من السكان. ومن حيث التغطية الجغرافية، تلقت جميع التقسيمات الفرعية لمقاطعات تيمور الشرقية الـ ١٣، البالغ عددها ٦٤ حصصاً غذائية أولية. وواصلت الوكالات توزيع مواد تموينية بالهليكوبتر على المناطق التي يصعب الوصول إليها حالياً بالطريق البري. وبنهاية كانون الثاني/يناير سيكون ما يزيد على ٤٤١ من القرى التي يصعب الوصول إليها، تمثل ٢٨٠ ٠٠٠ من السكان قد تلقت إمدادات غذائية. وقام برنامج الأغذية العالمي أيضاً، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتوزيع ٦٠٠ طن متري (بواقع ٥ كيلوغرامات للفرد) على العائدين من تيمور الغربية ومراكز أخرى. ويجري تحويل عمليات التوزيع الآن إلى الفئات الضعيفة من السكان، التي ينتظر أن يظل عددها ضخماً في الأجل القصير. وبالإضافة إلى ذلك، سترعى منظمات الإغاثة مشاريع للعمل مقابل الغذاء دعماً للمدارس والمستشفيات والمستوصفات، والإنعاش والتنمية على صعيد المجتمع المحلي.

٣٧ - كما نسقت الإدارة الانتقالية الجهود المبذولة لتيسير التنمية المجتمعية والإنعاش الاقتصادي من خلال برامج للتعليم والمصالحة والمشورة المتعلقة بمعالجة الصدمات النفسية الاجتماعية وكذلك عن طريق إصلاحات الطوارئ للهياكل الأساسية، وبخاصة محطات توليد الطاقة.

#### اللاجئون

٣٨ - كانت المهمة العاجلة والملحة هي الترتيب لعودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية. وبلغ عدد العائدين من تيمور الغربية وأنحاء أخرى من إندونيسيا حتى الآن ٩٣٥ ١٣١ عائداً. وما زالت الأحوال في المخيمات في تيمور الغربية ماثراً قلقاً بالغاً. وتفيد تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفاة ١٥٧ لاجئاً على الأقل على مدى فترة ستة أسابيع من مجموع ٤ ٠٠٠ لاجئاً في مخيم توا بوكان الواقع على بعد حوالي ٢٤ ميلاً من كوبانغ، إثر إصابتهم بالمalaria وأمراض الإسهال وأمراض أخرى.

٣٩ - وقد فرضت جماعات الميليشيا المؤيدة للحكم الذاتي في تيمور الشرقية سيطرتها على مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية وتواصل عرقلة وصول موظفي الأمم المتحدة وتمنعهم من التنقل بحرية في المخيمات. ومن ثم يصعب التأكد من رغبات اللاجئين الذين تخلّفوا وتزويدهم بالمعلومات الدقيقة عن الحالة في تيمور الشرقية. وهذا يشير للقلق بصفة خاصة لدى الكثيرين من اللاجئين الباقين هناك ممن كانوا

في السابق موظفين مدنيين أو أعضاء في الشرطة والقوات المسلحة الإندونيسية. وقد قام السيد فييرا دي ميللو بزيارة المخيمات في ٢٤ كانون الثاني/يناير وسيتابع المسألة مع السلطات الإندونيسية.

#### خامسا - إدارة الحكم والإدارة العامة

٤٠ - تم إنشاء هيكل لعنصر إدارة الحكم والإدارة العامة، ويعمل حاليا على إنشاء الهياكل الإدارية اللازمة لتنفيذ السياسة العامة وتقديم الخدمات الأساسية. وعيّن جان - كريستيان كادي نائبا للممثل الخاص لشؤون إدارة الحكم والإدارة العامة. والأولويات الفورية هي إصلاح الهيكل الأساسي الضروري، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوظيف الموظفين المدنيين وإحياء التبادل التجاري والتجارة. ورغم أنه ما زال هناك نقص في الخبراء الدوليين والموظفين المحليين ذوي المهارات في كثير من المجالات، من المتوقع استتباب العناصر الأساسية للإدارة العامة بحلول نهاية شباط/فبراير؛ وستكون معظم الإدارات أو ما يوازيها قد أنشئت في ذلك الوقت، وستبدأ في تنفيذ السياسة العامة. وستبدأ دائرة مدنية مهنية وليدة في العمل. ومع تبلور الإدارة، من المتوقع تحسن الخدمات العامة والاجتماعية أيضا. وعلى الصعيد المحلي، أقيمت إدارات للمقاطعات مع نشر مديري المقاطعات. وستمثل الإدارة الانتقالية على المستوى الأدنى وهو التقسيم الفرعي للمقاطعات.

٤١ - وثمة هدف رئيسي هو كفالة أن يصبح أهالي تيمور الشرقية أنفسهم أصحاب المصلحة الرئيسيين في نظام الحكم والإدارة العامة الخاص بهم، أولا عن طريق المشاورات المكثفة من خلال المجلس الاستشاري الوطني والمجالس الاستشارية للمقاطعات، ثم من خلال التطوير المبكر والتدريجي لقدرتهم على الاضطلاع بجميع المهام الضرورية. وقد كان عنصر الحكم والإدارة العامة على اتصال وثيق في جميع أنشطته الحالية بجميع قطاعات المجتمع في تيمور الشرقية، حيث أطلعهم أولا بأول على المبادرات الرئيسية وطلب إليهم أن يدلوا بدلوههم. ويجري حاليا مناقشة مشروع للتمكين المجتمعي يدعمه البنك الدولي. والهدف منه هو إقامة نظام حكم مجتمعي جماهيري لكفالة إعطاء كل الجماعات بعض سلطة صنع القرار بشأن تخصيص الموارد العامة لكل قطاع منهم.

٤٢ - وأنشئت في ٢١ كانون الثاني/يناير لجنة مستقلة للخدمة العامة لتشرف على توظيف خدمة مدنية جديدة مبسّطة في تيمور الشرقية ووضع ترتيبات الدعم الإدارية، مثل إنشاء نظام لكشوف المرتبات والصراف. وما زال هيكل الخدمة المدنية، وحجمها القطاعي والكلي وجدول مرتباتها قيد المناقشة. وفي انتظار البت في هذه المسائل، أعدت ترتيبات لدفع المرتبات على أساس مؤقت لأهالي تيمور الشرقية الذين يمارسون حاليا وظائف الخدمة المدنية كمتطوعين أو مقابل حصة غذائية ضئيلة من المنظمات الإنسانية. غير أنه لن يكون بالإمكان إعادة توظيف مَن خدموا سابقا في الإدارة الإندونيسية الأكبر حجما.

٤٣ - ولا تزال البطالة شاغلا رئيسيا. وتقدر نسبة السكان الذين لا توجد لديهم حاليا وسائل دعم منظورة بـ ٨٠ في المائة. وتفيد تقديرات البنك الدولي أن أكثر من ٥٠ في المائة من السكان أميين. ويتعيّن بذل

جهود ضخمة من أجل تعليم وتدريب السكان في مجال المهن والأعمال الماهرة. وتعتبر وكالات تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت الراهن من أكبر جهات التوظيف في تيمور الشرقية، وتوفر ٣٠٠٠ عمل كثير منها في القطاعات المهنية. وستبدأ الإدارة الانتقالية أول مشاريع ذات أثر سريع في المقاطعات المتضررة بشدة لتوظيف الأشخاص في إعادة تأهيل مجتمعاتهم المحلية. ويوشك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بدء مشاريع على نطاق صغير لإصلاح الطرق ستوفر العمل لمئات الأشخاص. وينتظر أن تبدأ الوكالات الدولية في الأسابيع القادمة مشاريع أخرى للعمالة المكثفة. وقد أقر المجلس الاستشاري الوطني الخطة الأولى للتعمير الواسع النطاق على مدى ستة أشهر التي اقترحتها البنك الدولي. وهي تركز الاهتمام، في جملة أمور، على مشاريع العمالة المكثفة في الأشغال العامة في مجموعة من المجالات.

#### العدالة

٤٤ - أنشئت اللجنة الانتقالية للخدمات القضائية في ٥ كانون الثاني/يناير. وشرعت اللجنة في اختيار ملاك مبدئي من ١٠ قضاة ومدعين واقترحت قائمة تضم ٦ محاميين دفاع من بين المحامين التيموريين الشرقيين الـ ٢٠ الذين اشتركوا في برنامج تدريب قضائي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد أدى القضاة والمدعين اليمين القانونية في ٧ كانون الثاني/يناير؛ وتوجد توصية بتعيين اثنين آخرين من القضاة والمدعين وسيصبح ٢٠ مرشحا آخرين مؤهلين للتعيين في منتصف شباط/فبراير. ومع ذلك ما زال تدريب القضاة والمدعين والمحامين مطلبا ملحا. وقد تم اختيار ٦٠ مرشحا حتى الآن ويحضرون برامج تدريب أولية. غير أن ضعف الهيكل الأساسي، بما في ذلك الافتقار شبه التام لكتب القانون والمباني والمعدات الأساسية جدا، يشكل عقبة خطيرة.

٤٥ - وفي منتصف كانون الثاني/يناير، سلّمت القوة الدولية في تيمور الشرقية مهامها المتصلة بإلقاء القبض والاحتجاز إلى الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والجهاز القضائي في تيمور الشرقية. ومنذ ذلك الحين، عقد القضاة المعينين حديثا عدة جلسات تمهيد للمحاكمة للأفراد الذين أُلقت القبض عليهم الشرطة المدنية. وكخطوة تالية، ستقوم الإدارة الانتقالية بإعادة فتح المحاكم في باوكا وفي شباط/فبراير من أجل تحسين إتاحة اللجوء إلى المحاكم وتعزيز قدرتها على مكافحة الجريمة والعنف في تيمور الشرقية. وفي هذا السياق، أصبح تجديد السجون وتزويد نظام السجون بملاك من الأميين الدوليين ذوي الخبرة مسألة شديدة الإلحاح.

٤٦ - وقد عملت الإدارة الانتقالية بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتيسير الزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والمقرر الخاص للجنة المعنية بمسألة التعذيب والمقررة الخاصة للجنة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ثم الزيارة التي قامت بها لجنة التحقيق الدولية المعنية بتيمور الشرقية في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد اضطلع بالبعثتين عملا بالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في دورتها الاستثنائية الرابعة والذي أيده بعد ذلك المجلس الاقتصادي

والاجتماعي. وأصدر المقررون الخاصون تقريراً في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (A/54/660) دعا، في جملة أمور، إلى إنشاء محكمة دولية ما لم تتخذ إندونيسيا خطوات "في غضون بضعة أشهر" لتوضيح الحقائق وتقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة. وسيصدر تقرير لجنة التحقيق الدولية في نهاية كانون الثاني/يناير.

٤٧ - كما قامت الإدارة الانتقالية بتسهيل زيارتين قامت بهما اللجنة الإندونيسية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وهي هيئة عينتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وكانت الزيارة الأولى التي تمت في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر زيارة تمهيدية للالتقاء بزعماء تيمور الشرقية ومسؤولي الإدارة الانتقالية والقوة الدولية في تيمور الشرقية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وجرت الزيارة الثانية في كانون الأول/ ديسمبر وتضمنت إجراء مقابلات مع الشهود.

٤٨ - وما زال عدد القتلى في حوادث العنف السياسي عام ١٩٩٩، لا سيما حوادث التدمير المنظم على نطاق واسع للممتلكات الخاصة والعامة بعد إعلان نتائج استطلاع الرأي الشعبي في ٤ أيلول/سبتمبر، غير معروف على وجه الدقة. وقد استخرجت حتى اليوم ٢٠٠ جثة من مواقع قبور في أنحاء الإقليم وتنتظر عملية كشف مئات المواقع الإضافية إلى حين انتهاء فصل الأمطار.

٤٩ - وقد عمل موظفو حقوق الإنسان بالإدارة الانتقالية في تعاون وثيق مع الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة صوب تأمين الحصول على خبراء الطب الشرعي والمعدات اللازمة، بمساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعض الدول الأعضاء. وقد بدأت مشرحة ومرفق للطب الشرعي في ديلي في العمل في ٢٤ كانون الثاني/يناير.

### الشرطة

٥٠ - تولى رئيس الشرطة مهام منصبه في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وحتى تاريخه، أوفد إلى منطقة البعثة ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة المدنية من ٢٩ بلداً: الاتحاد الروسي (٦)، الأرجنتين (١٠)، الأردن (١٦)، إسبانيا (٣)، استراليا (٤١)، باكستان (٤)، البرازيل (١٠)، البرتغال (٤)، بنغلاديش (٩)، تايلند (٢)، زامبيا (١)، زيمبابوي (٥)، سري لانكا (٢٩)، السنغال (١٩)، السويد (١٠)، الصين (١٥)، غامبيا (٢٥)، غانا (٢٦)، الفلبين (٢١)، كندا (١١)، ماليزيا (٢٠)، مصر (٤)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (١٤)، النرويج (١)، النمسا (١٠)، نيبال (٩)، نيجيريا (٢١)، نيوزيلندا (١٠)، الولايات المتحدة الأمريكية (٤٤).

٥١ - وانتشرت الشرطة المدنية للأمم المتحدة في جميع المناطق الـ ١٣. ويجري حالياً إقامة مخافر شرطة بالمناطق الفرعية في جميع أنحاء تيمور الشرقية، حسب توافر الموارد المالية. وأفراد شرطة الأمم المتحدة عزل، ويطبّقون مفهوم أعمال الشرطة القائمة على تعاون المجتمع. غير أن لرئيس الشرطة أن يأذن بحمل أسلحة جنبية عندما يرى ضرورة لذلك. ومن المقرر أيضاً أن يجري في المستقبل القريب نشر وحدتين مسلحتين للرد السريع قوام كل منهما حوالي ١٢٠ فرداً.

٥٢ - وأقامت الشرطة المدنية مكتبا للتحقيقات في كل منطقة، بمساعدة من مقر ديلي. وبالتعاون مع مكتب حقوق الإنسان التابع للإدارة، قامت الشرطة المدنية والقوة الدولية بتحقيقات في فظائع مبلّغ عنها وقعت في تيمور الشرقية قبل الاستطلاع الشعبي وبعده. ومع أن غالبية جرائم القتل المبلّغ عنها وقعت بعد إعلان نتائج الاقتراع في ٤ أيلول/سبتمبر، فإن هناك جرائم أخرى سبقت تاريخ التصويت، مثل الجريمة المبلّغ عنها التي قتل فيها ٦١ شخصا في كنيسة تقع في ليكيكا، وذلك يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٥٣ - وفيما يتعلق بإنشاء شرطة تيمور الشرقية الجديدة، تم وضع الصيغة النهائية لمعايير الانتقاء، وجرى توفير استمارات تقديم الطلبات اعتبارا من الأسبوع الثالث من شهر كانون الثاني/يناير. وفي شهر شباط/فبراير، ستكون أول دفعة تتألف من ٥٠ متدربا من متدربي شرطة تيمور الشرقية مستعدة للبدء. وسيستمر التدريب الأساسي لمدة ثلاثة أشهر، تعقبها فترة لا تتجاوز ستة أشهر من التدريب الميداني.

#### مراقبة الحدود

٥٤ - أدى التدمير المنظم للبنية التحتية والسجلات العامة، فضلا عن رحيل الإدارة الإندونيسية في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إلى ترك فراغ في جميع المجالات، منها الإجراءات الجمركية وترتيبات الهجرة في تيمور الشرقية. ويجري حاليا إقامة آلية مراقبة في كل من المطار والميناء في ديلي، بمساعدة من الدول الأعضاء. ومنذ ٣ كانون الثاني/يناير، أقيمت وحدة مراقبة لجوازات السفر في مطار ديلي، بينما ينتظر أن يبدأ موظفو الجمارك أعمالهم بالمطار قريبا. وقد أوكلت تدريب موظفي دائرة جمارك تيمور الشرقية على البدء. كذلك، يجري وضع خطط لإقامة نقاط مراقبة حدود على طول الحدود البرية. وسوف تصدر وثيقة سفر مؤقتة لمن يرغب في السفر للخارج من أبناء تيمور الشرقية.

#### الشؤون المالية العامة

٥٥ - تشمل الشؤون المالية العامة في الإدارة مهام البنك المركزي، وتطبيق السياسة العامة الضريبية والجمركية، وتحصيل الإيرادات، والإجراءات الجمركية. ويسدي صندوق النقد الدولي مشورة قيّمة في معظم هذه المجالات. واعتمد المجلس الاستشاري الوطني الضوابط المقررة على الهيئة المالية المركزية، فضلا عن الضوابط المقررة على مكتب مركزي للمدفوعات، ونظام ضريبي جديد، واستخدام العملات، والمؤسسات التجارية، والعملية القانونية الانتقالية (دولار الولايات المتحدة).

٥٦ - ومع أنه لا يجري حاليا تحصيل أي إيرادات ضريبية أو جمركية، فقد صدرت تعليمات إلى المحال التجارية بأن تسجل بياناتها لدى الإدارة، كما أخطرت بأن عملياتها خاضعة للتحصيل الضريبي بالأسعار المعمول بها. أما معظم المحال التجارية الكبرى العاملة حاليا في تيمور الشرقية فيتولى تشغيلها أجنبي. وستسعى الإدارة، بالتعاون مع البنك الدولي، إلى تطبيق وسائل لتشجيع الأعمال الحرة في تيمور الشرقية. فقد اتخذت ترتيبات للسماح ببدء تنفيذ عمليات مصرفية تجارية أساسية. وقد قام مصرف برتغالي بافتتاح فرع له في ديلي، كما أن هناك مصرفا استراليا بصدد القيام بذلك. والمناقشات جارية مع السلطات

المالية الإندونيسية بشأن إمكانية إعادة افتتاح فروع المصارف الإندونيسية لتيسير فرص تصرف أبناء تيمور الشرقية في الحسابات التي كانت لهم قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

#### الاقتصاد والخدمات العامة والاجتماعية

٥٧ - تعرضت البنية التحتية العمرانية للإقليم لخسائر فادحة. فقد أبيدت مدن وقرى في مناطق عدة عن آخرها أو كادت. وفي إطار أعمال البنية التحتية، تمنح الأولوية لمجالات كالكهرباء والمياه والطرق والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ والمطارات. وقد قامت وكالات إنسانية بإجراء إصلاحات طارئة في بعض الحالات، ولا سيما المياه والصرف الصحي، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

٥٨ - وقد أمكن إبقاء إمدادات الكهرباء والمياه في ديلي جارية بمساعدة من استراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وإن كانت أجزاء كبيرة من البلد لا تزال بدون طاقة كهربائية نتيجة لإصابة المولدات الكهربائية أو بسبب عدم انتظام الإمداد بالوقود. وفي المناطق الحضرية، أدى انعدام الطاقة الكهربائية إلى حدوث عجز في إمدادات المياه.

٥٩ - ومطار ديلي مفتوح حاليا أمام الطيران المدني. وقد بدأت أول رحلات جوية تجارية بين ديلي ودارون شركة طيران استرالية. والمفاوضات جارية حاليا مع شركات طيران أخرى. وتتولى القوة الدولية حاليا إدارة مطار وميناء ديلي، وهي مسؤولة ستنقل إلى العنصر العسكري للإدارة. ويشهد الميناء حاليا أعمال ترميم. أما مسؤولية الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية فقد أسندت مؤقتا إلى شركات تجارية، إلى حين إنشاء خدمة محلية.

٦٠ - وتقدم الزراعة أكبر إسهام في الناتج المحلي الإجمالي لتيمور الشرقية. وتعمل الإدارة حاليا مع المسؤولين في تيمور الشرقية وعدد من الخبراء الزراعيين الدوليين على إقامة وزارة للزراعة. وعلى مدى الأشهر الستة القادمة، ستصب الإدارة اهتمامها على بذور الأرز، والري، والدواجن، وبرامج تحصين المواشي. وبالتعاون الوثيق مع رابطة تيمور الشرقية للغابات الزراعية ومصائد الأسماك، تقوم الإدارة بوضع قائمة بالعمالين المتوافرين، إلى جانب إعداد دورات تدريبية. كما أنها تقوم بالتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين الثنائيين ومنظمات تيمور الشرقية، بغية تسهيل تنفيذ المشاريع، ومنها مشروع للميكنة الزراعية ومشروع لرصف الطرق لتأمين نقل حصاد البن.

٦١ - وفي قطاع التعليم، الذي يشكل العاملون به قطاعا كبيرا من الخدمة المدنية، تعمل الإدارة في مشاريع شتى، بالتشاور مع المسؤولين في تيمور الشرقية والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال. وبمساعدة ودعم من اليونيسيف، وكذا من الكنيسة والمجتمع المحلي، يوفر عدد كبير من المدارس الابتدائية وبعض المدارس الثانوية حاليا، في ١١ منطقة، التعليم لـ ١٠٠ ٠٠٠ طالب، أي تقريبا نصف عدد طلبة المدارس الابتدائية والثانوية. ويتلقى حوالي ٤ ٠٠٠ طالب منحة غذائية ومالية من برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف. وقد بدأ تدريب المدرسين في أربع مناطق، كما بدأ إعداد سجل أولي للمدرسين. كذلك، أقيمت

لجان محلية للتعليم، توفر الدعم للمدارس وتتولى توزيع البرامج الترفيهية والرياضية على الشباب في ست مناطق. ويجري حاليا إعداد برامج للتدريب المهني لعمال البناء وميكانيكي السيارات والكهربائيين وغيرهم من الحرفيين، وذلك بمساعدة من الجامعة الاسترالية وإحدى المنظمات غير الحكومية المحلية.

٦٢ - وفي قطاع الصحة، تمت أعمال الترميم الأساسية السريعة لشبكة تتألف من ٥٢ مرفق صحي ثابت، منها ٨ مستشفيات، و ٥٢ عيادة متنقلة، وذلك بالتعاون مع منظمات غير حكومية شتى ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وإلى جانب علاج الأمراض الشائعة وتوفير الرعاية للألم والطفل، ضمنت بعض المراكز الصحية أعمالها برنامجا وطنيا لمكافحة الملاريا والسل. وقد قامت اليونيسيف ولجنة الإنقاذ الدولية بتوزيع حوالي ٩٠ ٠٠٠ "ناموسية" سرير للوقاية من الملاريا. وتولت اليونيسيف تنفيذ برنامج وطني للتحصين ضد الحصبة. وتقوم منظمة "أوكسفام" حاليا بتنفيذ برامج للتثقيف الصحي في ديلي وغيرها. ويطبق حاليا نظام لمراقبة الأوبئة وضعت منظمة الصحة العالمية. وعن طريق فريق عامل فني يتألف من أبناء تيمور الشرقية، يجري حاليا وضع سجل غير رسمي بالمهنيين العاملين في قطاع الصحة. وبالتشاور مع الإدارة، عقد هذا الفريق محفلا لتصميم النظام الصحي الوطني وبرنامج عمل قطاع الصحة للعام الحالي.

٦٣ - وكما كان منتظرا، أثارَت مسألة ملكية الأراضي جدلا، بالنظر إلى التغييرات التي شهدتها تيمور الشرقية على مدى الـ ٢٤ سنة الماضية. فقد أكد أشخاص شتى حقوقهم في نطاق من الممتلكات، بينما عمد آخرون إلى احتلال تلك الممتلكات. ويجري حاليا مناقشة خطة لتشكيل هيئة تابعة لتيمور الشرقية لشؤون الأراضي والأموال. وتتخذ الإدارة حاليا ترتيبات لتخصيص الممتلكات العامة. وستدر الإيجارات الآتية من هذه الممتلكات إيرادات على إدارة تيمور الشرقية.

#### سادسا - الإعلام

٦٤ - عملت الإدارة بهمة على إعادة بناء شبكة متينة للإعلام والاتصال عن طريق بناء القدرات الإعلامية، والعلاقات الصحفية الدولية، والحملات الإعلامية. وقد أنشئت إذاعة الإدارة في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بفضل ما اكتسبته البعثة من خبرة. وتبث الإذاعة برامجها على مدار الساعة، حيث تصل حاليا إلى ما يتراوح بين ٢٥ في المائة و ٣٠ في المائة من السكان. وتتضمن البرامج نشرة الأخبار اليومية باللغتين الانكليزية والتيتونية، فضلا عن برامج رئيسية باللغة التيتونية، تغطي نطاقا عريضا من التطورات المستجدة في تيمور الشرقية. ولتوسيع نطاق التغطية الجغرافية الحالية، قامت الإدارة، على سبيل الطوارئ، بإصلاح واستخدام عناصر من شبكة إذاعة تيمور الشرقية، التي أصابها أضرار جسيمة. غير أن عددا كبيرا من أبناء تيمور الشرقية فقدوا ما لديهم من أجهزة إذاعية إبان أحداث العنف التي شهدتها العام الماضي.

٦٥ - كما أن الإدارة تقوم بحملة إعلامية عن طريق توزيع منشورات تستهدف توضيح دور الإدارة، وعملية صنع القرار خلال الفترة الانتقالية، ودور أبناء تيمور الشرقية في هذه العملية. وسوف تقام لوحات



نشرات في جميع أنحاء الإقليم، ليس فقط كوسيلة لتوفير المعلومات للجمهور، وإنما كذلك لتمكين المجتمعات المحلية من نشر أنبائها. كما أن الصفحة الرئيسية للإدارة، ضمن موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، تطلع أبناء تيمور الشرقية المغتربين والمجتمع الدولي على الجديد في الوضع الراهن وكذا في أنشطة الإدارة.

٦٦ - وتساند الإدارة، بهمة، الجهود الرامية إلى تطوير وسائل الإعلام في تيمور الشرقية. فقد وفرت الدعم الفني لإذاعة "كمانيك" الكاثوليكية وإذاعة صوت الأمل (إذاعة Falintil سابقا)، كما تتعاون حاليا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها لتحقيق هذه الغاية. وقد وصل إلى ديلي حاليا خبير مستقل لإسداء المشورة بشأن وضع إطار تنظيمي لوسائط الإعلام وفقا للمعايير الدولية.

#### سابعا - الأفراد والسوقيات

٦٧ - حتى ٢٤ كانون الثاني/يناير، كان في منطقة البعثة ٩٩١ موظفا مدنيا (٣٥١ موظفا دوليا و ٦٤٠ موظفا محليا). بينما كان هناك ٣٩١ موظفا دوليا إضافيا قيد التعيين. ورغم أن نشر الموظفين يأخذ مجراه، فإنه لا يزال هناك نقص في الخبراء، مما يعطل إلى حد كبير قدرات الإدارة الانتقالية. وجوانب النقص المذكورة هي في ميادين الكهرباء والماء والصحة العامة والتعليم والاتصالات السلكية واللاسلكية وصيانة الطرق وإدارة المطارات والمرافئ والموانئ والشراء والخزانة والميزنة وإدارة السجون.

٦٨ - وقد دمر في شهر أيلول/سبتمبر الماضي معظم المرافق التي بنيت للإدارة الانتقالية أو كانت تستخدمها أو أصيبت بأضرار بالغة. وقد حل الشيء نفسه بالهياكل الأساسية في تيمور الشرقية. وقد أثرت هذه الصعوبات على جميع جوانب العملية وأبطأت مسيرة إنشائها. ولذلك فإن إنشاء قاعدة دعم سوقية يشكل تحديا كبيرا للأمم المتحدة وسوف يظل بحاجة إلى قدر كبير من الجهد. وقدمت القوة الدولية في تيمور الشرقية مساعدة مهمة.

#### ثامنا - الملاحظات

٦٩ - شهدت الأشهر الثلاثة الأولى لعملية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بذل جهود حثيثة لإحراز تقدم من أجل حل طائفة واسعة من المشاكل، وكل منها يتسم بالأهمية ويحتاج إلى حل سريع، في أثناء تشكيل العملية وفي أوضاع بالغة الصعوبة.

٧٠ - وسعت الإدارة الانتقالية منذ البداية إلى إجراء مشاورات مع أهالي تيمور الشرقية. وكان المجلس الاستشاري الوطني يشكل أداة فريدة من نوعها بالنسبة للإدارة للاستماع إلى حاجات أهالي تيمور الشرقية وتبليتها ولكي يشارك أهالي تيمور الشرقية في القرارات المتعلقة بالسياسات والتي سيعيش شعب تيمور الشرقية مع نتائجها بعد أن ينتهي التواجد المحدود للإدارة في المنطقة. وقد وضعت آليات لإجراء

مشاورات بشأن المسائل القطاعية والمحلية كما يجري تطويرها أكثر. واستفادت الإدارة إلى حد كبير من إقامة تعاون وثيق مع جماعات في تيمور الشرقية ممثلين في المجلس الاستشاري الوطني، ولا سيما مع المجلس الوطني للمقاومة في تيمور الشرقية السيد غوسماو. وهذه الطائفة الواسعة من المسائل التي تحتاج إلى معالجة تضع أعباء كبيرة على القدرات المحدودة للإدارة الانتقالية وقدرات شركائها من تيمور الشرقية الذين، على غرار أشقائهم من المواطنين، تكبدوا خسائر شخصية ومادية كبيرة. لذا فإن الحفاظ على وحدة القصد التي أبدوها حتى الآن ستشكل عنصراً رئيسياً في ضمان الانتقال السلس إلى مرحلة الاستقلال.

٧١ - وعند إرساء أركان استقلال تيمور الشرقية، لا بد من اتخاذ قرارات أساسية وملحة تتعلق بالسياسات في مجالات متعددة. وفي الوقت ذاته، فإن هناك احتياجات إنسانية ومتطلبات من الخدمات العامة الملحة. وقد وضعت الإدارة الانتقالية العناصر الأساسية لهيكل إداري وتقوم بنشاط بتنسيق جهود المساعدة الإنسانية. بيد أن التأثيرات المدمرة للتخريب والعنف المنتظمين في شهر أيلول/سبتمبر الماضي ومن ثم انقطاع الخدمات المدنية والعامة ستظل تشكل عوائق جديدة خلال المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار البطالة وتعطل نظام التعليم وغيره من الخدمات الاجتماعية والعامة فضلاً عن الارتفاع الشاهق في أسعار المواد الغذائية وغيرها من الضرورات اليومية قد تتمخض عن مشاكل اجتماعية خطيرة. ولهذا فإن إحدى الأولويات الكبيرة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة تتمثل في الخروج بنتائج ملموسة بالنسبة لشعب تيمور الشرقية من خلال خلق فرص للعمل وتوفير طائفة من الخدمات العامة ودعم إعادة إدماج المشردين من تيمور الغربية. ومن المهم توسيع نطاق التعامل التجاري بغية زيادة العرض وتخفيض الأسعار.

٧٢ - وستمكن الموارد السخية التي أعلن التبرع بها في مؤتمر طوكيو الإدارة الانتقالية وشركاءها من تيمور الشرقية من العمل بصورة أكثر فعالية وتلبية احتياجات شعب تيمور الشرقية بصورة أفضل. وسيكون من المهم ضمان الإفادة من هذه الأموال على وجه السرعة. وسيتولى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بشكل خاص، تغطية تكاليف إدارة تيمور الشرقية والتي تقدر بمبلغ ٢٨,٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٠، بناء على افتراض أن الإيرادات المتوقعة ستبلغ ١٥ مليون دولار. وقد تم تحويل ما مجموعه ٢١١ ١٧٦ ٨ دولار إلى الصندوق حتى الآن من أصل ٣١,٥٢ مليون دولار أعلن التبرع بها في طوكيو. واتفق في طوكيو على عقد اجتماع آخر في لشبونة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ليجري خلاله استعراض الاحتياجات في ضوء ما جرى من تطورات فعلية. واستقبل أهالي تيمور الشرقية الإدارة الانتقالية بقدر كبير من الحماس معلّنين عليها آمالا كبيرة لأنها تجسد بنظرهم الدعم الذي وعد به المجتمع الدولي. بيد أنهم يعيشون في ضائقة شديدة وهم يتحركون على نحو مفهوم لكي تفي الإدارة الانتقالية بهذا الوعد. وتحقيقاً لهذه الغاية لن يدخر جهد من أجل الحفاظ على التعاون الرائع الذي تحقق بين الأمم المتحدة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لها ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة.

٧٣ - وإنني راض عن التطور الإيجابي الذي طرأ على العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. فالحفاوة التي استقبل فيها الرئيس وحيد وحكومته السيد غوسماو في جاكرتا، والزيارة المقبلة التي سيقوم بها الرئيس وحيد لتيمور الشرقية وغير ذلك من الخطوات التي تطرق إليها هذا التقرير تعد بأن تقوم العلاقة

على أساس سليم. لذا فإنني متفائل من أن المسائل العالقة ستحل عما قريب، ولا سيما عودة لاجئي تيمور الشرقية من تيمور الغربية والسيطرة على الوضع على طول الحدود بين تيمور الشرقية والغربية. وأعتزم القيام بزيارة لإندونيسيا وتيمور الشرقية في منتصف الشهر المقبل.

٧٤ - وأخيرا أود أن أعرب عن عميق تقديري للقوة الدولية في تيمور الشرقية لما قامت به من دور فعال ولما اتسم به أدائها من حرفية أثناء قيامها بمسؤولياتها المقررة تحت قيادة اللواء بيتر كوسفروف (استراليا)، ولما قدمته من دعم للإدارة الانتقالية. وأود أن أشكر أيضا السيد فييرا دي ميللو وفريقه لما أنجزاه حتى الآن في أوضاع بالغة الصعوبة. إضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري للحكومات التي دعمت الإدارة الانتقالية من خلال الإسهام بأموال وأفراد وغير ذلك من المساعدة. وإن مهمة إنشاء الإدارة الانتقالية لم تنته بأي شكل من الأشكال بل قطعت شوطا كبيرا في ذلك، وما تمكنت البعثة من إنجازه بمواردها المحدودة يبعث في الثقة بالمستقبل.

-----